E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1998/L.17
1 April 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٥ من جدول الأعمال

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق

أنغولا*، إيران (جمهورية - الإسلامية)*، بنغلاديش، توغو*، الجزائر*، جمهورية تنزانيا المتحدة*، الجمهورية العربية السورية*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زمبابوي*، السنغال، سوازيلند*، السودان، الصين، العراق*، غابون*، غانا*، غينيا، فييت نام*، الكاميرون*، كوبا، كولومبيا*، كينيا*، مالي، مدغشقر، مصر*، موزامبيق، نيجيريا*، هايتي*، اليمن*: مشروع قرار

١٩٩٨/... آثار سياسات التكيف الاقتصادي الناشئة عن الديون الخارجية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أن الغرض المتوخى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو التعزيز والحماية الكاملان لحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تعيد تأكيد إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، فضلاً عن القرارات والمقررات التي اعتمدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تضع في اعتبارها أن المستويات المطلقة التي بلغتها الديون الخارجية للبلدان النامية وخدمة ديونها تدل على استمرار خطورة هذه الحالة، وأنه رغم التحسن في بعض المؤشرات لا يزال عبء الديون الخارجية أمراً لا يُطاق بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية،

وإذ تعي أن المشكلة الخطيرة المتمثلة في عبء الديون الخارجية لا تزال تشكل أحد أهم العوامل الحاسمة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية، وكذلك على مستويات المعيشة في العديد من البلدان النامية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة ذات طابع اجتماعي،

وإذ تؤكد أن عملية العولمة الاقتصادية تخلق مخاطر وشكوكاً جديدة،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار انخفاض مستويات المساعدة الانمائية الرسمية،

وإذ تعتبر أن التدابير الرامية إلى تخفيف مشكلة الديون، سواء كانت ذات منشأ رسمي أو خاص، لم تحقق حلاً فعالاً ومنصفاً وموجهاً نحو التنمية ودائماً لمشكلة الديون المستحقة وخدمة الديون التي يعاني منها عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأشد فقراً والمثقلة بالديون،

وإذ تضع في اعتبارها العلاقة بين عبء الدين الخارجي الجسيم وشدة تزايد الفقر الذي يلاحظ على نطاق العالم والذي بلغ درجة كبيرة في أفريقيا خاصة،

وإذ تسلّم بأن الديون الخارجية تشكل واحدة من العقبات الرئيسية التي تحول دون تمتع البلدان النامية تمتعاً كاملاً بالحق في التنمية،

١- تحيط علماً بالتقرير المقدم من الأمين العام وفقاً لقرارها ١٠/١٩٩٧ المؤرخ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (E/CN.4/1998/24)؛

٢- تشدد على أهمية مواصلة تنفيذ إجراءات عاجلة وفعالة ومستديمة من أجل تخفيف عبء الديون وعبء خدمتها عن كاهل البلدان النامية التي تعاني من مشاكل الديون، وذلك في إطار إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٣- تؤكد أن الحل الدائم لمشكلة الديون الخارجية يكمن في إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف يكفل للبلدان النامية، في جملة أمور، تحسين إمكانية وصولها إلى الأسواق، وتحقيق استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة، والوصول إلى الأسواق المالية وأسواق رأس المال، وتدفقات كافية من الموارد المالية فضلاً عن تحسين الوصول إلى تكنولوجيا البلدان المتقدمة؛

٤- تشدد على ضرورة أن تأخذ البرامج الاقتصادية الناشئة عن الديون الخارجية في الاعتبار خصائص البلدان المدينة وظروفها واحتياجاتها المحددة، فضلاً عن ضرورة إدماج البُعد الاجتماعي للتنمية؛

٥- تؤكد أن ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة في الحصول على الغذاء والمأوى والملبس والعمل والتعليم والخدمات الصحية والتمتع ببيئة صحية لا يمكن أن تخضع لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية الناشئة عن الديون؛

٦- تشدد على أهمية الحاجة إلى تنفيذ المبادرات المتعلقة بالديون الخارجية، ولا سيما المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقرار الذي اتخذه نادي باريس بتجاوز شروط نابولي، تنفيذاً كاملاً ومرناً، وتلاحظ في الوقت نفسه بقلق صرامة معايير تحديد الأهلية التي اعتمدها مجتمع الدائنين الدولي في إطار هذه المبادرات؛

٧- تشدد على ضرورة توجيه تدفقات جديدة من الموارد المالية إلى البلدان النامية المدينة، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية على زيادة مساعدتها المالية بشروط مواتية كوسيلة لدعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ومكافحة الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

٨- تقرر وبخاصة في ضوء الاتجاهات الحديثة، أن تعين لمدة ثلاث سنوات مقرراً خاصاً معنياً بآثار الديون الخارجية على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٩- تطلب من المقرر الخاص أن يقدم إليها سنوياً، ابتداء من دورتها الخامسة والخمسين، تقريراً تحليلياً بشأن تنفيذ هذا القرار، مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

(أ) الآثار السلبية للديون الخارجية والسياسات المعتمدة لمواجهتها على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية؛

(ب) التدابير المتخذة من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من حدة هذه الآثار في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأشد فقراً والمثقلة بالديون؛

١٠- ترجو من الأمين العام أن يوفر للمقرر الخاص كل المساعدة اللازمة وبخاصة ما يحتاج إليه من موظفين وموارد من أجل أداء مهامه؛

١١- تحث الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على التعاون الكامل مع المقرر الخاص في الاضطلاع بولايته؛

١٢- تسلّم بأن ثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية في أنشطة المؤسسات المالية الدولية؛

١٣- ترى أنه من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون، يلزم إجراء حوار سياسي بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة في نطاق منظومة الأمم المتحدة على أساس مبدأ تقاسم المصالح والمسؤوليات؛

١٤- ترجو من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تولي اهتماماً خاصاً لمشكلة عبء ديون البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل تقدماً، وبخاصة للأثر الاجتماعي للتدابير الناشئة عن الديون الخارجية؛

١٥- تقرر أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الخامسة والخمسين في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

- - - - -